مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:25 عدد:62 السنة:2021

عوامل النمو الحضري في المدن الجزائرية المتوسطة
– دراسة ميدانية بمدينة خنشلة –

The factors of the urban growth of Algerian cities of medium size pratical study in the city of khenchela

د.عمار مبروكي[1]
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
Amar.mabrouki@univ-constantine2.dz

تاريخ الوصول 2020/04/21 القبول 2021/06/18 النشر على الخط 2021/12/15
Received 21/04/2020 Accepted 18/06/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

يتناول هذا المقال العوامل المؤدية إلى النمو الحضري في الدول النامية وأخذنا كمثال إحدى المدن الجزائرية المتوسطة (مدينة خنشلة)، وهي دراسة ميدانية ، سنحاول من خلالها الكشف عن أهم عوامل نموها الحضري وتطوره الوظيفي والعمراني وفقا للتصور الإيكولوجي في الدراسات الحضرية لنمو المدن وقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستعانة بالمنهج الاحصائي،;واعتمدنا على عينة قصدية من خلال مقابلة مع مجموعة من المسؤولين المحليين وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

– أن النمو الديموغرافي نابع من عمق المجتمع وخصوصيته الاجتماعية والثقافية.

– أن الوضع الأمني الذي عرفته البلاد خلال التسعينات ووضع المدينة المستقر نسبيا كان له دور في الهجرة الداخلية.

– انتشار نمط السكن العشوائي والهش وظهور أحزمة الفقر

– أن توسع المدينة أخذ عدة خطط وسيتجه مستقبلا الى شكل النوبات

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، التوسع العمراني،التحضر، الحضرية.

Abstract:

This article investigates the factors that lead to urban growth in developing countries, and we took as an example, a medium-sized Algerian city (Khenchela city), one goes towards the most important characteristics of urban growth of the city with its functional and urban development; based on ecological theories that study the development of cities, we used intentional samples through interview with local officials.

He descriptive method was used and the statistical method.

- Demographic growth stems from the depth of society and its social and cultural specificity.
- The security situation in the country during the 1990s has played a role in internal.

Keywords: Appearances, urban growth, medium-sized cities ,Algeria.

[1]– المؤلف المراسل: عمار مبروكي البريد الإلكتروني: Amar.mabrouki@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

يعتبر النمو الحضري من ابرز الظواهر التي يشهدها العالم المعاصر، حيث اصطلح على تسمية القرن الحالي بقرن الانفجار السكاني"، فعلى مدى مائة (100) عام من سنة 1900 إلى غاية 2000 نما سكان العالم من 1,6 بليون إلى 6,1 بليون نسمة، و يلوح في الأفق أن يصل إلى 9 بلاين نسمة في آفاق 2043.وتشير الدراسات الديمغرافية أن اكبر معدلات النمو تكون في الدول النامية".[1]

والجزائر إحدى الدول التي تعددت أسباب وعوامل نموها الحضري بتعدد المراحل، فمنها ما هي طبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات) ومنها ما هي غير طبيعية (كالاستعمار، الأزمة السياسية، الهجرة...) الشيء الذي جعل من مدنها تتصف بالكثافة السكانية والتوسع العمراني وأضفى عليها تحول في مجالها العمراني والسكاني.

ومدينة خنشلة إحدى المدن الجزائرية المتوسطة التي عرفت بدورها نموا عمرانيا سريعا مخلفا بذلك زيادة كبيرة في الحجم والكثافة السكانية المقدرة بمائة (100) نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ولقد عرفت المدينة تطورا على جميع الأصعدة خاصة في مجالها الحضري، حيث تميزت بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وقد تم بناء السكن بجميع أنماطه الفردي و الجماعي أو من خلال وضع اليد والمتمثل في البناء الفردي الفوضوي والتقليدي، وأصبحت المدينة تتصف بكثافة سكانية غير معهودة وعرفت موجة من التحضر عبر المراحل التي مرت بها، فالشواهد التاريخية تؤكد أن المدينة مرت بفترات طويلة بعملية التحول، لهذا رأينا من الضروري دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي والاجتماعي الذي يمثل توزيع السكان ومدى ملائمة سلوك الفرد للتحول في المجال الحضري لأن علاقة الفرد بالمكان تتجاوز التساؤل الكمي المؤسساتي، بل هي نتاج البحث في النظم الثقافية والاجتماعية السائدة، لذا فالبحث يهدف إلى:

– الكشف عن عوامل النمو الحضري والتطور العمراني للمدينة والنظرة الاستشرافية لنمو المدينة مستقبلا، كما يهدف أيضا إلى محاولة تفسير الظاهرة من منظور سوسيولوجي وربطها بمختلف العوامل المؤثرة.

– الكشف عن عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة و محاولة وربط الظاهرة بمختلف العوامل المؤثرة والتنبؤ بشكل التوسع المستقبلي للمدينة

– كما يهدف أيضا إلى محاولة صياغة تصور ايكولوجي لمسارات نمو المدينة.

وعلى هذا الأساس يكون تساؤل رئيسي قد فرض نفسه مفاده:

ما هي عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة، وما هي خصائصه،وكيف يمكن تصور النمو الحضري للمدينة مستقبلا ؟

هذا الطرح يقودنا بالضرورة إلى فحص الأطر النظرية التي أثارت موضوع النمو الحضري ومن بينها المداخل النظرية ،كالمدخل الإحصائي الديمغرافي والاتجاه متعدد المداخل.

2 . مفاهيم البحث

1.2 . مفهوم النمو الحضري:

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف شامل ومحدد لمفهوم النمو الحضري، فمنهم من أطلق عليه التمدن ومنهم من أسماه التحضر، لأنه من المفاهيم التي تكتسي العمومية والشمول وسنقتصر على التعاريف الاصطلاحية التالية :

– يعرفه عبد الإله أبو عياش بقوله: "يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المائة والآلاف، وتلك التي يبلغ عدد سكانها عشرون ألف شخص أو عشرة آلاف شخص وهكذا".[1]

[1]– هيئة الأمم المتحدة،2001

– ويعرفه محمد عاطف غيث بأنه "زيادة سكان المدن بعدد سكان الأرياف... نتيجة هجرة السكان الريفيين إلى المدن، الشيء الذي يسبب ارتفاعا مستمرا في زيادة سكان المدينة".[2]

1.1.2. التعريف الإجرائي

هو زياد القدرة الاستيعابية للمجال الحضري للسكان الناتج عن عدة عوامل (طبيعية، اجتماعية، واقتصادية)، بالموازاة مع تطور في المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية، الخدماتية والثقافية وتوسع مجالي تلبيةً لحاجات السكان

2.1.2 . مفهوم المدن المتوسطة

إذا كان من المدلول الوظيفي له مقاربات فإن المدلول الحجمي مختلف تماما، حيث أن هذا الأخير يعتمد بالأساس على عامل الحجم السكاني الذي تحدد على أساسه المدينة المتوسطة، فكلما كان عدد السكان كبيرا كلما ارتفعت عتبات تحديد الحجم، ففي فرنسا مثلا حجم المدن المتوسطة يتراوح بين 20.000 و100.000 نسمة، وفي الصين يتراوح بين 200.000 و500.000 نسمة، لذا يجب الاهتمام بالمدلول الوظيفي الذي يعتمد بالأساس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والخصائص العمرانية والرتبة في السلم الإداري ومستوى التأطير الجمالي للمدينة المتوسطة".[3]

بالنسبة للمدن المتوسطة في الجزائر يربطها "محمد الهادي لعروق" بدورها بالتنمية المحلية وتنظيم المجال، وعرفها "بأنها ترتكز على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن وعلى تحديد مركز الثقل الوظيفي، وأضاف أيضا أن الوظائف الأساسية تتجاوز حدود المدينة ذاتها، وتمتد إلى المراكز الأخرى والأرياف المجاورة، وحددها من الجانب الديمغرافي بين 20.000 إلى 50.000 نسمة".[4]

3 . التطور العمراني لمدينة خنشلة

يعد العمران مرآة عاكسة لتطور المجتمعات والدول وتأخرها وهذا لعلاقته المباشرة بحياة الأفراد، لهذا عمدت الدولة على رسم مخططات عمرانية يطلق عليها المخطط العمراني للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) "وهو عبارة عن وثيقة مستقبلية للتنبؤ وتوجيه التهيئة للأراضي فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات متعددة، على أن تكون مدمجة ومستدامة تستجيب للمقاييس المعمارية".[5]

إن التحولات التي عرفتها مدينة خنشلة ،خلقت ديناميكية في بنية المدينة وتوسع كتلتها الحضرية بامتدادها في مختلف الاتجاهات وفقا لما ينص عليه مخطط شغل الأراضي (POS) والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة والذي قسم المجال العمراني للمدينة إلى:

– القطاعات المعمرة على الأمدين البعيد والقريب: وينقسم بدوره إلى:

* القطاعات المعمرة على الأمد القريب : وعددها (09) قطاعات.
* القطاعات المعمرة على الأمد البعيد : وعددها (07) قطاعات.

---

[1] – عبد الإله أبو عياش، المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980. ص13.

[2] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى، د ت.ص 106.

[3] – عبد اللطيف قابوش، تحديد مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر، حالة شمال الشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 23، جوان 2005.ص 104.

[4] – الهادي لعروق، المدن المتوسطة في الجزائر، دورها في التنمية المحلية وفي تنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي، من 24 إلى 26 سبتمبر ، 1991جامعة قسنطينة، الجزائر.

[5] – مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة، المخطط التوجيهي للتهية والتعمير، المرجع السابق ،ض 22.

– قطاعات التعمير مستقبلا : وهي القطاعات التي ستستجيب على المدى الطويل لمتطلبات المدينة واحتياجاتها والتي قدرت مساحتها بـ74.712 هكتار.

– القطاعات غير قابلة للتعمير: وهي كل القطاعات المعنية بحقوق الارتفاق والتي تمر عليها قنوات الغاز الطبيعي، قنوات المياه الصالحة للشرب والأسلاك الكهربائية، وكذا المناطق المعرضة للفيضانات والمتواجدة على ضفاف "وادي بوغقال" والمنحدرات والمواقع المحمية.[1]

ويعد العقار مشكلا أساسيا، أثر على مجال المدينة حيث ارتبط بظروف اجتماعية وسوسيو اقتصادية نجم عنها بروز الأحياء العشوائية التي تستهلك المجال، لذلك فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وتحت تأثير الواقع المعيش، حاول احتواء هذه الأحياء وإعادة إدماجها، حيث وصل التعمير إليها وتسعى لعدم بروز أشكال أخرى لمناطق أخرى، هذه العملية استهلكت مساحة كبيرة من عقار المدينة، ونظرا للنمو الحضري والتمدد المجالي الذي تشهده المدينة وانعدام العقار فإن توسع مجالها الحضري تم دمجه في بلدية انسيغة جنوبا وبلدية الحامة شمالا، لهذا فقد تم إعداد مخطط التسيير للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة–الحامة–انسيغة.

إن استهلاك المجال جعل المدينة تتصف بندرة الوعاء العقاري، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع بيع أسعار العقار جراء المضاربات العقارية، حيث وصل سعر المتر المربع الواحد إلى 50.000 د.ج في بعض المناطق، وهو ما مكن من ظهور أحياء عشوائية على ضواحي المدينة من خلال شراء قطع أراضي على الأفراد خارج النسيج العمراني و من خلال وضع اليد على بعض العقارات التابعة لأملاك الدولة، الشيء الذي زاد في استفحال ظهور الأحياء العشوائية بالمدينة وبروز أحزمة الفقر.

4. عوامل النمو الحضري بمدينة خنشلة

مدينة خنشلة إحدى المدن المتوسطة الجزائرية التي تتميز بخصائص ديمغرافية ولها مكانة في الشبكة الحضرية والديمغرافية، وقد عرفت الولاية" زيادة في عدد السكان بين سنتي 1998 و2016 إلى حوالي 440.280 نسمة؛ أي بمعدل زيادة قدرها 1,85% الشيء الذي جعلها تتصف بزيادة نموها الحضري خلال العقدين الأخيرين الذي تعددت مسبباته منها ما هي طبيعية ومنها ما هي اقتصادية وإيكولوجية".[2]

1.4 . الزيادة الطبيعية

إن ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي يعتبر من أهم العوامل الأساسية في عملية التحضر، فالزيادة الطبيعية للسكان تعد عاملا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان، ويرجع النمو الحضري للسكان في مدينة خنشلة إلى ارتفاع نسبة المواليد التي وصلت خلال سنة 2016 إلى 8.218 وانخفاض نسبة الوفيات والتي لا تتعدى 700 بمجموع الولاية.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المتضمن قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة العمرانية المؤرخ في 1990/12/02

[2] – الحصيلة السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة ، لسنة 2014 ،،ص 15.

الجدول 1: يمثل الحركة الطبيعية للسكان لمدينة خنشلة الى غاية2016

البلدية	الولادات		الوفيات				الزواج	
	مجموع الولادات	الولادات بحكم	مجموع الوفيات	الوفيات بحكم	الوفيات أقل من سنة	الولادات المتوفية	الزواج المسجل	الزواج بحكم
خنشلة	8.218	616	719	23	184	153	1.354	63
مجموع الولاية	11.515	737	1.892	322	256	192	3.954	288

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

الجدول 2: يمثل توزيع السكان حسب المناطق

المنطقة	العدد	السنة	النسبة
سكان الحضر	287.286	2016	65%
سكان الريق	152.654	2016	35%
التجمعات السكانية	349.223	2016	79%

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

ما يمكن أن نستخلصه من الجدولين السابقين هو أن المتتبع لسيرورة التطور السكاني يلاحظ أن معدل الزيادة كان يسير بوتيرة عالية خلال السنوات الأخيرة حيث وصل إلى ما يقارب 1,85% وهذا نتيجة لعدة عوامل طبيعية والهجرة الداخلية من الولاية إلى المدينة بصفتها مقر الولاية، وهو ما يطرح مشكلة الضغط على المجال وعلى الموارد والخدمات مما يستوجب على السلطات تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات، وهو ما تطرق له "**كونفوشيوس**" في تحليل عرضه حول الكثافة السكانية، حينما أثار فكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان والتوزيع العادل للثروات بين الناس،[1] الشيء الذي يصعب تحقيقه لعدم التوازن والتجانس بين العرض والطلب الذي يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية وإلى اضمحلال وفناء الدولة على حد تعبير المفكر الإيطالي **كواردوجيني** الذي يرى أن التغير السكاني مؤشر على تطور وتغير المجتمع، وأن إهمال الأراضي الزراعية ما هي إلا مؤشر على اضمحلال وفناء الدولة.[2]

2.4 . الهجرة الداخلية

ونعني بها هنا النزوح الريفي نحو المدينة الذي يعد مؤشرا مهما حول زيادة نمو التحضر أو الحضرية في المجتمع.

1- خليل عبد الهادي، البدو، علم الاجتماع السكان، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص .13.

2- منير عبد الله كرداشة، علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص ص .46-47.

والمجتمع الجزائري عرف النزوح الريفي منذ وقت مبكر، منذ فترة الاحتلال، وقد زاد التدفق نحو المدن بعد الاستقلال، الشيء الذي أثر في البنية الاجتماعية للمجتمع لأنها "ليست انتقالا فيزيقيا فحسب، بل هي أيضا فعل اجتماعي يتميز بانفصال جميع الروابط الاجتماعية وتكوين روابط وعلاقات اجتماعية"،[1] ، لهذا رأينا من الضروري أن نتناول متغير الهجرة الداخلية كمؤشر لعملية النمو الحضري في منطقة البحث.

فمدينة خنشلة عرفت بدورها هجرة ريفية معتبرة عبر مراحل تطورها ونموها الحضري، فقد كانت إبان فترة الاحتلال منطقة عسكرية بامتياز مما جعل البوادي والمناطق المحيطة بها تحت الحصار والرقابة المستمرة وعمد المستعمر على إخلاء الأرياف من السكان بصفتهم يمثلون دعما قويا للثورة وامتدادا طبيعيا لها.

بالإضافة إلى استلاء الاحتلال الفرنسي على الأراضي الزراعية في المنطقة، وأراضي العرش حيث جردت السكان من أراضيهم، مما دفع سكان البوادي والمناطق المجاورة بالانتقال إلى المدينة، فسجلت بذلك زيادة سكانية معتبرة ، الشيء الذي أدى إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية للمنطقة، بالإضافة إلى ظهور اختلالات في المجال العمراني وظهور أحياء عشوائية على شاكلة حي الحدائق (ماريطو)، حي عين الكرمة وحي المقبرة الإسلامية، وتواصل النزوح الريفي بعد الاستقلال وأخذ بعدا واسعا ازدادت في الاستقلال حيث البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها المستعمر، بالإضافة لتوجه السلطات العمومية إلى سياسات المخططات (المخطط الثلاثي والرباعي) الذي كرس التنمية الاقتصادية وإنشاء المصانع التي كانت بمثابة عامل جذب وطرد للسكان، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هجرة سكان الريف على المستوى الوطني وصلت إلى أكثر من1,7 مليون نسمة في نهاية الستينات و في بداية التسعينات أعيد توزيع الخريطة السكانية افرزت واقعا جديدا تجلي في عوامل الطرد والجذب وكان للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة أثر على النمو الحضري في المدن الجزائرية،" فالظروف الأمنية التي كانت الأرياف مسرحا لها دفعت بالملايين إلى النزوح القصدي من المناطق الساخنة إلى المدن المكتظة بالسكان"[2]، وتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات الهجرة جراء التدهور الأمني واستفحال ظاهرة الإرهاب في أغلب مناطق الوطن، حيث قدر عدد المهاجرين من المناطق النائية نحو المدن بما يزيد عن ثلاثة ملايين.[3]

وشهدت مدينة خنشلة في هذه الفترة تدفق عدد كبير من النازحين بالنظر إلى وضعها الأمني المستقر مقارنة بالمناطق الساخنة في الوطن، مما جعلها مركزا لاستقطاب عدد من السكان الوافدين من المناطق والولايات المجاورة قصد الاستقرار في المدينة وضواحيها (كحي النور) وحي طريق بغاي، الشيء الذي جعل الأحياء تعرف توسع عمراني بطرق عشوائيا مخلفا بذلك مظاهرا سلبية ما تزال اثارها حتى الآن، وقد شهدت المدينة خلال السنوات الأخيرة هجرة داخلية متميزة حيث وصل عدد المهاجرين فيها الى 6.485 عائلة، والجدول التالي يبين الهجرة من والى بلدية خنشلة من سنة 2010 الى 2014.

[1] – رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهر القديمة الجديدة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، جوان 2013، ص 143.

[2] – رشيد زوزو، المرجع نفسه ، ص.144.

[3] – رشيد زوزو ، المرجع نفسه .ص.150.

الجدول 1: يمثل الهجرة من والى بلدية خنشلة من سنة 2010 الى2014[1].

السنة	خروج / دخول	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
2010	خروج	346	222	568
	دخول	394	270	664
2011	خروج	528	202	730
	دخول	655	270	925
2012	خروج	643	341	984
	دخول	1714	473	2187
2013	خروج	782	405	1187
	دخول	977	338	1315
2014	خروج	615	343	925
	خروج	1014	380	1394

المصدر: مصلحة الحالة المدنية ، لبلدية خنشلة.

باستقراء الجدول التمثيلي للهجرة من وإلى مدينة خنشلة خلال فترة (2010-2014) يتضح أن عدد القادمين إلى المدينة في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 2011 وهي الفترة التي بدأ فيها التطبيق الفعلي لمخططات رئيس الجمهورية، حيث استفادت المدينة من برنامج ضخم للتخفيف من حدة أزمة السكن، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل عدد الوحدات السكنية بالقطب العمراني الجديد طريق العيزار إلى 10.000 وحدة سكنية خلال نهاية سنة 2014، وبمعدل 05 أفراد للأسرة الواحدة فإن العدد الإجمالي يصل إلى 50.000 ساكن،[(2)] مما جعل القطب العمراني الجديد بمثابة مدينة جديدة، لذلك أصبحت المدينة مركز جذب لسكان البلديات المجاورة من أجل الحصول على سكن اجتماعي، في حين وصل عدد المهاجرين من مدينة خنشلة نحو الأرياف والقرى (الهجرة العكسية) خلال هذه المرحلة 1513 عائله غير أن هذا العدد لا يجسد الهجرة الفعلية وإنما هي هجرة صورية وهو ما توصلنا اليه من خلال المقابلة التي أجريناها مع مجموعة من المنتخبين والمسؤولين بالبلدية ، هذا النوع من الهجرة هي هجرة إدارية فقط الهدف منها الحصول على امتيازات والاستفادة من برنامج الدعم الفلاحي والبناء الريفي الذي تحويه الولاية، الشيء الذي دفع بالسكان المقيمين بالمدينة إلى تحويل الإقامة لفرد واحد من العائلة حتى تكون له فرصة الاستفادة من السكن الريفي مزدوجة في القرى والبوادي ومن السكن الاجتماعي في مركز المدينة، لأن منطقة البحث تتصف ببيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الزراعي والنظام العائلي والقبلي وأن التمثلات الاجتماعية للأفراد يغلب عليها طابع استغلال الفرص من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الامتيازات ، مما أدى إلى تغيرات عميقة في عوامل الهجرة سواء في عواملها أو في شكلها وأثارها فالظروف البنائية لكل من مناطق الطرد والجذب للحصول على امتيازات، كان من نتائجها أن:

– عدد سكان المدينة في تزايد مستمر وبتسارع يفوق معدل النمو الطبيعي.

[1] – المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، مصلحة الحالة المدنية تقرير حول حركة السكان لسنة 2015 ،ص .2.

2– المجلس الشعبي لبلدية خنشلة، مصلحة السكن والتعمير، التقرير السنوي حول توزيع السكن لسينة 2015، ص .05.

– وجود علاقة كبيرة بين النمو الحضري للمدينة والهجرة الداخلية، إذ أن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية سيؤدي إلى زيادة حجم المدينة.
– أن المدينة مرشحة لأن تكون مدينة كبيرة.
– اتصاف المدينة بمظاهر الترييف، حيث انتشار الباعة المتجولين "وانتشار بعض الأنشطة القروية كتربية المواشي واحتفاظ بعض السكان المنحدرين من الأرياف بعاداتهم وتقاليدهم، مما يصعب من عملية التكيف والاندماج سواء اقتصاديا أو اجتماعيا مع البيئة الحضرية، الأمر الذي يطبع المجتمع بالنمط الريفي".[1]

وما يمكن قوله هو أن الهجرة الداخلية بصفة عامة في الدول النامية تضيف للزيادة الطبيعية في الحضر معدلات عالية وبإمكانها أن ترفعها إلى 05%، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة عدد السكان بوتيرة عالية في حواضر الدول النامية.[2]

3.4 . العامل الإيكولوجي

ونعني به هنا أهمية المكان المرتبط بالنشاط الاقتصادي في استقطاب الأفراد من أجل العمل، وكان لهذا العامل دور في الهجرة إلى مدينة خنشلة لاسيما في مرحلة السبعينات أين اتجهت الدولة إلى الصناعات الثقيلة والتحويلية، حيث استفادت في هذه المرحلة "مدينة خنشلة" بمصنع الفلين والخشب (SNLB) الذي كان يُشَغِّل أكثر من 1200 عامل ومصنع النسيج والأقمشة (SONITEX) الذي كان يُشَغِّل 1000 عامل، وهي أعداد معتبرة من اليد العاملة مقارنة بالمرحلة، حيث كان لهذا العامل دور في زيادة معدلات الأفراد القادمين من الأرياف والبوادي المجاورة إلى مركز المدينة من أجل الحصول على منصب عمل فكان بذلك للجانب الاقتصادي والصناعي دور مهم في زيادة معدلات النمو الحضري، حيث وفرت هذه المجالات مناصب عمل جديدة تميزت بدخل الفرد المعتبر مقارنة بدخل العاملين في المهن الأولية كالزراعة والفلاحة، لذلك اتجه عدد معتبر من سكان القرى إلى مركز المدينة فكانت الزيادة في معدلات النمو الحضري واضحة المعالم في المدينة.

4.4 . العامل السياسي والإداري

بما أن المدينة هي مركز إداري، فإن الوظيفة السياسية والإدارية تشكل البعد الحيوي للمدينة، فالبعد الإداري مرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب السياسي، فالتقسيم الإداري يرتكز على عامل يتمثل في خضوع المنطقة الحضرية أو الريفية للإدارة المحلية، ومدينة خنشلة بارتقائها إلى مصاف الولايات وفقا للتقسيم الإداري الذي عرفته الجزائر سنة 1984، أهَّل المدينة أن تكون مركزا حضريا وعرفت حركية وتغير كبير شهدته خلال هذه المرحلة من تدفق عدد معتبر من سكان القرى والبوادي المجاورة لمركز المدينة باعتباره مقر الولاية من أجل الحصول على امتيازات وحياة أفضل في المدينة، فكانت بداية الملامح الأولى للنمو الحضري، مما أدى إلى تمدد المجال العمراني في مختلف الاتجاهات، وبذلك يكون للعامل الإداري والسياسي دور في ازدياد وتيرة النمو الحضري للمدينة.

5 . فرضيات البحث

للإجابة على أسئلة الدراسة اعتمدنا على صياغة فرضيتين رئيستين تبلورت من خلال بعض الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى المعايشة الميدانية وتتبع مراحل النمو الحضري للمدينة، تم صياغة فرضيتين لتحقيق اهداف الدراسة هما:

– كلما كانت الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية مرتفعة زاد النمو الحضري لمدينة خنشلة.
– اذا تعددت عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة زاد تعدد خطط نمو المدينة.

1– قاسم الربداوي، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010، ص .565.
2– البشري محمد، عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، التحضر في الدول النامية، جامعة الخرطوم، ص .03.

ونظرا لطبيعة ونوع موضوع الدراسة والأهداف التي انطلقنا منها فإن المنهج الوصفي هو المنهج الذي نراه ملائما لهذه الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج الإحصائي والتاريخي قصد تتبع الظاهرة في سياقها التاريخي والتطوري، أما المنهج الإحصائي فتم الاعتماد عليه في استغلال البيانات الكمية في تحليل وتفسير عرض البيانات وذلك عن طريق استخدام الأدوات التالية:

6. أدوات جمع البيانات

1.6. الملاحظة الموجهة :

بما أن الدراسة الراهنة تنتمي للدراسات الوصفية فقد اعتمدنا على الملاحظة الموجهة، قصد الكشف عن تفاصيل عوامل النمو الحضري وتحليل العلاقات بين العوامل المتعددة و النمو الحضري للمدينة، وكان ذلك من خلال تجسيد الاهداف التي نسعى لتحقيقها مع توضيح البيانات المراد ملاحظتها، حيث تم اعداد دليل ملاحظة تضمن النقاط المتوقع ملاحظاتها وهذا قبل النزول الى الميدان، وقد تم تصميمه بالاعتماد على خرائط المدينة التي تبرز تطور ونمو المدينة ، كما تمت الاستعانة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للمدينة (**PDAU**) ومخطط شغل الاراضي (**POS**) ، حيث مكنتنا من معرفة القطاعات المعمرة والقطاعات التي ستعمر مستقبلا، بالإضافة الى تصفح الوثائق والسجلات والإحصائيات الرسمية التي تحصلنا عليها من بلدية خنشلة ومصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة مع ملاحظة حركة السكان وتوزيعهم حسب المناطق ومعرفة معدلات الهجرة من والى مدينة خنشلة خلال مدة 5 سنوات، هذه المعطيات مكنتنا من رسم معالم نمو المدينة خلال هذه المرحلة.حيث تم ملاحظة توسع المدينة عبر القطب العمراني الجديد كان على حساب الأراضي الفلاحية، مع ظهور نوع جديد من السكن الجماعي هو السكن العمودي والمتمثل في عمارات بـ: 16 طابق وهو نمط جديد في المدينة لم يكن معهود من قبل مما أضفى على المدينة تحول فيزيقي في نمط السكن الجماعي.

2.6 . دليل مقابلة :

تم اختيار هذه الأداة نظرا لطبيعة البحث التي تستوجب استنطاق البيانات الكمية وتفسيرها تفسيرا معمقا بعيدا عن السطحية، وقد تمت عن طريق المحادثة مع مسؤولين وإطارات على مستوى الهيئات المحلية من منتخبين وإطارات بمديريات تنفيذية التي لها علاقة بالموضوع، الغرض منها الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى ويتم تقييدها بالكتابة أو التسجيل الصوتي أو المرئي.[1]

وقدتم استخدام مقابلة فرديه أما من حيث طبيعة الأسئلة فقد اعتمدنا على المقابلة المقننة مع بعض المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي ورئيس مصلحة الحالة المدنية ورئيس مصلحة بمديرية التعمير والبناء لولاية خنشلة وتضمنت جملة من التساؤلات والتحقق من بعض القضايا المتعلقة بالموضوع،وتم الاعتماد على هذا النوع من المقابلات باستعمال (دليل المقابلة) والذي يعتبر أداة لجمع المعطيات،وقبل تصميم دليل المقابلة في شكله النهائي قمنا بتحكيم المقابلة مع أستاذين من أساتذة التعليم العالي بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة عباس لغرور خنشلة، وبعدها تم صياغة (دليل المقابلة) في شكله النهائي تضمن أسئلة مرتبة وفقا لمحاور الدراسة.

[1]– نبيل حميدشة ، المقابلة في البحث ألاجتماعي مجلة العلوم الانسانية و ألاجتماعية جامعة سكيكدة، الجزائر ، العدد الثامن جوان 2012 ، ص 100.

3.6 . عينة الدراسة:

انطلاقا من التجانس الذي يمثل الحيز المكاني لوحدات المجتمع والذي يقدر بـ: 32 كلم مربع،[1] في حين التباين يمثل النمو الحضري غير المتزن.

ومن خلال اعتمادنا على أداتين لجمع البيانات والمتمثلة في الملاحظة المباشرة و المعمقة، فالملاحظة المباشرة اعتمدنا عليها باعتبارها بوابة ومرحلة استكشافية ونقطة انطلاق للتعرف على الميدان وملاحظة القطاعات المعمرة على الأمد(القريب، المتوسط والبعيد) والقطاعات التي ستعمر مستقبلا ، في حين الملاحظة المعمقة تمثلت في:

– ملاحظات حول التمدد المجالي والعمراني عبر الأقطاب الجديدة سواء من الناحية الجنوبية أو الشمالية للمدينة واستعنا في ذلك بالخرائط الخاصة بتوسع المدينة حيث تم تسجيل ما يلي:

– ملاحظات حول توسع المدينة عبر القطب العمراني الجديد كان على حساب الأراضي الفلاحية.

– ملاحظات حول بداية ظهور التوسع العمودي للسكن الجماعي والمتمثلة في عمارات بـ: 16 طابق.

أما الأداة الثانية، فقد اعتمدنا على المقابلة المقننة لمجموعة من المنتخبين والإطارات لمديريات تنفيذية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة والذي يتطلب مهارات وكم معرفي وكمي لتحقيق أغراض الدراسة، فقد تم تحديد طريقة اختيار العينة وهي:

العينة غير الاحتمالية والتي تتم بشكل غير عشوائي ، لهذا رأينا من الضروري اختيار **العينة القصدية أو العمدية** لتطبيق دليل المقابلة لمجموعة من المنتخبين المحليين وإطارات بمديريات تنفيذية على اعتبار أن هؤلاء المسولين هم القائمين على تسيير وتدبير شؤون المدينة وعددهم ستة (08) مبحوثين،وقد تمت المقابلات في المكاتب الخاصة بالمسئولين و بعض المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة ، لإمدادنا بمعلومات حول التمدد الحضري والتوسع العمراني الذي شهدته المدينة ، وقد تم استخدام مقابلة فردية لكل من : (04 نواب المجلس الشعبي البلدي،01 رئيس مصلحة الحالة المدنية، 01 رئيس مكتب الانتخابات،01 رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة والسكان ورئيس مصلحة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية) أما من حيث طبيعة الأسئلة، أعتمدنا على المقابلة الحرة غير المقننة، وتضمن دليل المقابلة 13 سؤال لهؤلاء المنتخبين، وأسئلة أخرى لرئيس مصلحة الحالة المدنية ولرئيس مكتب الانتخابات و أسئلة لمسئولي بعض المديرات التنفيذية (مديرية الصحة والسكان، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة) مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عدة أسئلة تشترك في إجابتها كل الأطراف أما عدد استمارة المقابلة فكانت 08 دليل مقابلة .

كما استعنا في جمع المعلومات على التقارير والإحصائيات الرسمية والوثائق والسجلات الخاصة بحركة السكان، قصد الحصول على بعض المعلومات التي تخدم البحث .

7 . خطة النمو الحضري لمدينة خنشلة

إن تتبعنا للمراحل التاريخية التي مر بها تطور المدينة والتي سبق أن تعرضنا له، وباستقراء للتصور الإيكولوجي، نلاحظ أن المدينة نمت على" النموذج الدائري المتراكز" على حد تعبير أرنست برجس،[2] وقد أخذ نمو المدينة نمطين:

[1] – مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة، المخطط التوجيهي للتهية والتعمير، المعدل لما بين البلديات، خنشلة، الحامة، أنسيغة، لولاية خنشلة ،2004 ، ص20.

[2] – محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافيا الحضر، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1972،ص، 171.

7 .1 . النمط الأول (نمو حلقي)

وهو أن المدينة بدأ توسعها انطلاقا من النواة المركزية أو مركزها الأساسي، ثم توسع على شكل حلقات في جميع الاتجاهات تماشيا مع معدل النمو الحضري الذي اتخذ عدة أنماط من التخطيط، حيث اتخذ شكل النمو الشريطي، الذي تميز بتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة لاسيما في الجهة الجنوبية للمدينة باتجاه طريق بابار وفرنقال التي كانت عبارة عن أراضي فلاحية التي اكتسحها العمران، كما اتخذ نمو المدينة شكل الالتحام الحضري للمنطق شبه حضرية، الذي كان نحو اتجاهين في الجهة الشمالية باتجاه بلدية الحامة، هذا بالرغم من العوائق الطبيعية المتمثلة في النسيج الغابي ، غير أن المناطق الثلاث اتسمت بالتحام حضري وأصبحت تتجه نحو مركز حضري واحد، لهذا عمدت مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة بتعديل مخطط تسيير التهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة–الحامة–انسيغة (PDAU). [1]

وعلى العموم فإن النمو الحضري للمدينة أخذ ثلاث حلقات هي:

الحلقة الأولى: تتكون من مركز المدينة ونواتها عن طريق أحياء استعمارية قديمة كنهج الجزائر، نهج ابن باديس، حي الثكنة القديمة، ومن مؤسسات عمومية موروثة عن الحقبة الاستعمارية كمقر الدائرة وسوقين مغطاة.

الحلقة الثانية: منطقة سكن الطبقات الفقيرة ، وهي الأحياء الشعبية التي تتصف بالعشوائية وغير المنظمة، وتتمثل هذه الحلقة في أحياء كل من: حي الحدائق (ماريطو)، حي المحطة، حي بوجلبانة وحي النور؛ وتتميز بالازدحام الشديد والكثافة السكانية، يسكنها غالبا الطبقة الفقيرة، وهي أحياء لم تخضع لأي تخطيط عمراني أو رقابة تنظيمية، يعيش قاطني هذه الأحياء حياة التهميش والفقر وظروف سكنية مزرية وغياب تام للمرافق والخدمات، فهي محرومة تماما من البنى الأساسية للحياة الاجتماعية.[2]

الحلقة الثالثة: وهي الأحياء الحديثة التي نشأت نتيجة الضغط على مراكز المدينة ،وهي مزيج من السكنات الجماعية والأحياء التي نشأت وفقا لتحصيصات سكنية يغلب عليها طابع التنظيم وفقا لمخططات التهيئة العمرانية، وتمثل المناطق والأحياء التي نشأت على الجنوب والجنوب الشرقي للمدينة متمثلة في تحصيصات حي بن بولعيد، الأوراس، حي زوي1، زوي2، حي 326 قطعة، بابار1، بابار2، القطب العمراني الجديد طريق العيزار وكذلك الأحياء التي نشأت على شمال المدينة مثل السكنات الجماعية طريق باتنة وحي موسى رداح.

7 . 2 . النمط الثاني (النمو الخطي)

كان نتيجة للاستهلاك السريع للأراضي سهلة التعمير والتي كانت تحيط بالمدينة واصطدام تمدد المجال بعوائق طبيعية كالنسيج الغابي والجبلي بالمنطقة الشمالية للمدينة (منطقة الشابور) وبمنطقة الجنوب الشرقي المتمثل في وادي بوغفال، الشيء الذي أدى إلى انتشار حركة الاتساع والامتداد الحضري في الجهة الجنوبية للمدينة باتجاه طريق بابار وطريق العيزار وفرنقال، حيث كان لامتداد الطرق دور في تكوين مناطق عمرانية، والذي أهلها لتكون "قطبا عمرانيا جديدا بعدما كانت مناطق عمرانية صغيرة على شكل عنقود".[3]

---

[1] – مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة، المخطط التوجيهي للتهية والتعمير، المرجع السابق ،ض 22.

[2] – إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة. ،ص. 122.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، الطبعة التجارية، دون سنة النشر.، ص،152 .

الشكل 1: يبين النمو الحضري لمدينة خنشلة وفقا للتصور الإيكولوجي.

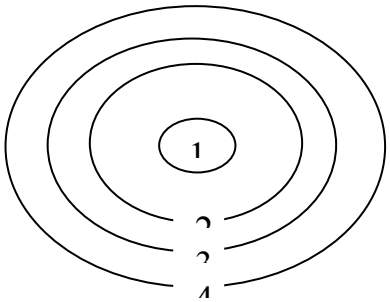

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النظريات الإيكولوجية للنمو الحضري.

1. مركز المدينة ونواتها (الأحياء الاستعمارية القديمة).
2. الأحياء التلقائية (الطبقات المتوسطة).
3. الأحياء الفقيرة.
4. الأحياء حديثة النشأة

إن الشكل السابق يبين كيفية نمو المدينة وتمددها على شكل حلقات، تتميز بالترتيب التسلسلي بدءا من نواة المدينة ومركزها الرئيسي المكون من الأحياء الاستعمارية القديمة ،وبعض المرافق العمومية والإدارات والسوق الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ونتيجة للهجرة الريفية نحو مركز المدينة، أنشئت الحلقة الثانية المتكونة من أحياء تسكنها الطبقات المتوسطة، وهي أحياء نمت تلقائيا نتيجة لوفرة الأراضي وثمنها الذي كان في متناول الطبقة المتوسطة، وتأتي الحلقة الثالثة والمتكونة من الطبقة الفقيرة التي هاجرت إلى المدينة سواء بدافع القرابة أو البحث عن فرص العمل في المدينة، مما جعلها تسكن في أحياء عشوائية، وفي الأخير الحلقة الأخيرة التي تمثل التوسع العمراني الحديث الذي كان نتاج النمو الحضري غير المخطط، فتوسعت المدينة على حساب الأراضي الفلاحية في الجهة الجنوبية، وهو ما يوحي الى أن نمو مدينة خنشلة كان نتاج لعدة عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية، ويمكن تصور هذه العوامل في علاقاتها المتبادلة التي تؤدي بالضرورة الى تغير الاخريات.

وبالنظر إلى تقسيم المدينة إلى قطاعات وفقا لمتغير الدخل، نستطيع القول أن نمو مدينة خنشلة وتطورها عبر المراحل التاريخية جاء على شكل" قطاعات" على حد تعبير هومرهويت،[1] ، حيث كان التوسع والانتشار بدافع الوظيفة السكنية والطبقات الاجتماعية، فهناك أحياء تسكنها طبقات متوسطة وأخرى متخلفة وشعبية يسكنها الفقراء، وأن نمو المدينة شهد زيادة مرتبطة بخطوط النقل الرئيسية كان بأقصى سرعة ، ففي الجهة الشمالية للمدينة الطريق الوطني رقم 88 باتجاه باتنة ،وفي الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 82 باتجاه ولاية بسكرة.

8 . تحليل و مناقشة النتائج

بالرجوع لإجابات المفحوصين نرى أن هؤلاء قد انقسموا في إجاباتهم و تمثلت في معظمها في التخلي عن التوسع الأفقي والتوجه نحو السكن العمودي، وهو ما يمثل 29% من المبحوثين في حين نرى نسبة 23 % أنه يستوجب وضع خطط مستقبلية لتوسع المدينة من خلال مخطط يشغل الأراضي يراعي المقومات الجغرافية للمنطقة وخصوصياتها الفلاحية والرعوية، أما نسبة 03% فأجابت على انه

[1] – جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989. ص 207.

يستوجب تطبيق قانون العقوبات عن طريق الردع، وترى ذلك نسبة 03% انه يجب تطبيق قوانين الحماية لأن المنطقة تتعرض للتصحر والانجراف لهذا لابد من مراعاة فوانين الحماية، اما نسبة 02% فتقترح التوجه نحو المناطق الجبلية وإزاحة العوائق الطبيعية واستغلال هذه المناطق في التوسع والتعمير.

وبالرجوع إلى إجابات المفحوصين ،نستشف منها دور التخطيط ألاستشرافي الذي يراعي خصوصية المنطقة الفلاحية والرعوية وحماية المدينة من الانجراف والتصحر في إطار التنمية المستدامة والتخلي عن التوسع الأفقي والتوجه نحو التوسع العمودي هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تطبيق قوانين التعمير وزجر المخالفين عن طريق الردع، في حين أشارت مجموعة من المبحوثين إلى توجيه التوسع المجالي نحو المناطق الجبلية وضرورة الابتعاد عن المناطق الفلاحية والزراعية وهو ما يفسر أن توسع المدينة كان جله في المنطقة الجنوبية باتجاه طريق بابار وطريق العيزار والتحام المجال الحضري في مناطق النطاق الشبه حضري المجاور للمدينة ،حيث كشفت الدراسة على ان التوسع العمراني فرض على المدينة إقتطاع مساحة تفوق 75 هكتار من الحيز الجغرافي لبلدية انسيغة وهو ما يترجم انعدام الوعاء العقاري في المدينة وتعرضه للنهب والمضاربة في الأسعار وارتفاعها، الامر الذي فرض على المسئولين التوجه نحو مناطق النطاق شبه حضرية المجاورة للمدينة واستنزاف أراضي بور فلاحية من اجل التكفل باحتياجات السكان و بناء المرافق العمومية، هذا النوع من الأراضي الذي يطلق عليه(**ماركوت**) (**Marcot**) "بالبطن الغض لاحتوائها على خيرات كبيرة لا سيما زراعة القمح".[1]

أما نوعية المساكن في هذه الأحياء (الأحياء القديمة الهشة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية)، فقد بنيت على أسس المنازل التقليدية لتتجاوب مع متطلبات وخصوصية الأسرة الجزائرية التي تتصف بالأسرة الممتدة، حيث يحتوي السكن الواحد على عدة أسر، كما تعرضت هذه الأحياء إلى توسعات وتغيرات في حجمها ومورفولوجيتها، وأصبحت تأوي العائلات الأكثر فقرا والممتدة حديثا، مما أضفى على الأحياء طابعا خاصا وهي بناءات بسيطة وغير منتظمة عشوائية واتساع الرقعة المبنية لاستيعاب السكان النازحين من الأرياف، وتتصف بشوارع ضيقة وملتوية الرئيسية منها تفضي إلى الشوارع الثانوية و تؤدي بدورها إلى ممرات ضيقة أو دروب ثم إلى ممرات مقطوعة (impasses)، تتميز باكتظاظ كبير للسكان، شوارعها تسمى بالأزقة وتتميز بضيقها وانغلاقها في معظم الأحيان، هذه التدرجات تمثل تعبيرا مجاليا عن الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتدرج مستويات الخصوصية للمجتمع، هذه الأحياء أصبحت اليوم بالية وقديمة وأصبح معظمها آيل للسقوط كما هو الشأن بأحياء عين الكرمة، حي الحدائق (ماريطو) وحي المقبرة الإسلامية.

ان التغير الذي طرأ على مورفولوجية المدينة أدى الى ظهور أحياء أخرى عشوائية جنوب النواة القديمة بمحاذاة طريق باتنة، الأمر الذي أدى إلى الضغط على المصالح المحلية للمدينة، وفي ظل النمو الديمغرافي وتحول نمط الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية والرغبة بالاستقلال بالسكن الفردي، الشيء الذي كان عاملا مدعما وزاد من تفاقم الأزمة، مما أدى إلى ظهور نمطين من السكن، النمط الفردي العشوائي والنمط العمودي مع البناءات غير المكتملة، مما أعطى صورة مشوهة للبناءات واتصافها باللاتجانس في شكلها وتنظيمها.

إن مورفولوجية المدينة وطبيعتها وجغرافيتها فرضت على السكان التحرك والانتقال من مكان لآخر الشيء الذي أضفى على المدينة دينامية خاصة يكون السكان المادة الاجتماعية للحياة فيها، ويتميزون بالنمو والتحرك والانتقال من مكان لآخر، لذلك فإن أي زيادة في السكان تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السكن والمنشآت والمرافق الضرورية للحياة الحضرية.

[1] – Mare cote, l'Algérie ou l'espace retrouvé, média plus, Algérie, 1993, p. 127.

9 . نتائج الدراسة

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية من خلال دليل المقابلة والذي لا يسع المجال هنا لعرضها، توصل البحث الراهن إلى جملة من الحقائق المتعلقة بعوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة وهي:

– أن الزيادة الطبيعية لسكان مدينة خنشلة نابعة من عمق المجتمع وخصوصيته الاجتماعية والثقافية، وهي أن أغلب الأسر تشجع على الزواج المبكر، وهو مؤشر تتحكم فيه الأعراف الاجتماعية والقيم الدينية وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الزواج، ومنه ارتفاع نسبة الولادات التي لها دورها في عملية تقدير حجم النمو الكلي للسكان في المدينة.

– كشفت الدراسة إلى أن الوضع الأمني الذي عرفته البلاد خلال الأزمة السياسية ،كان له دور في ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية خلال هذه المرحلة باعتبار المدينة منطقة آمنة مقارنة بالمناطق الأخرى، مما زاد في توسع الأحياء العشوائية.

– عدد سكان المدينة في تزايد مستمر وبتسارع يفوق معدل النمو الطبيعي.

– استفادة المدينة من برامج معتبرة في إطار السكن بشقيه الترقوي الاجتماعي والتساهمي، جعل من المدينة مركز استقطاب من المناطق المجاورة والنائية واستفحال السكن العشوائي والهش باعتبار أن السكن في الحي العشوائي بمثابة مركز عبور من أجل الحصول على السكن الاجتماعي.

– توصلت الدراسة إلى أن هناك هجرة عكسية من مدينة خنشلة نحو الأرياف خلال العقد الأخير، غير أن هذه الهجرة ليست هجرة حقيقية، بل هي هجرة إدارية صورية فقط تستعملها العائلات المقيمة في المدينة من أجل الحصول على امتيازات الدعم ألفلاحي والبناء الريفي تتم عن طريق تغيير الإقامة إداريا فقط، وبالتالي تصبح الهجرة العكسية في هاته الحالة هجرة صورية.

– تعتبر المدينة مركز استقطاب للسكان جراء الهجرة المؤقتة والمتمثلة في حركة نزوح صيفي لسكان المناطق الصحراوية التي تحد المدينة (بسكرة، وادي سوف وورقلة...)، كانعكاس لعوامل الطرد الجغرافي لسكان المناطق الصحراوية، وهذا بفعل موقع المدينة الطبيعي والجغرافي مما أهلها أن تكون مركز جذب لسكان المناطق الصحراوية في فصل الصيف.

– أن عوامل النمو الحضري المتعددة جعلت المدينة تلتحم مع المناطق شبه حضرية حيث تم ادماج المدينة في بلدية انسيغة جنوبا وبلدية الحامة شمالا.

– اتصاف المدينة بمظاهر الترييف، حيث انتشار الباعة المتجولين وانتشار بعض الأنشطة القروية كتربية المواشي ومحلات بيع الصوف واحتفاظ بعض السكان المنحدرين من الأرياف بعاداتهم وتقاليدهم، مما صعب من عملية التكيف اقتصاديا و اجتماعيا مع البيئة الحضرية، الأمر الذي طبع المجتمع بالنمط الريفي الحضري.

– توصلت الدراسة أيضا إلى أن توسع المدينة وامتدادها الفيزيقي سيأخذ مستقبلا شكل النويات المتعددة، وهو ما يفسر تمدد مجال المدينة في جميع الاتجاهات، وأن السكان القاطنين في الأحياء الجديدة يستقلون عن مراكز المدينة في قضاء حاجياتهم اليومية، وظهور مساحات تجارية واسعة في الأحياء الجديدة، ومرافق جواريه عمومية وأسواق جواريه، وهذه المؤشرات تدل على أن المدينة تتجه نحو النويات المتعددة وبالتالي يكون تقسيم المدينة إلى مناطق وقطاعات، وكل منطقة لها نواتها الخاصة من خلال الاستقلال عن مركز المدينة من أجل التخفيف عنه وهو ما يمثل اللامركزية.

– أن المدينة عرفت خلال العقدين الاخيرين نمو حضري غي متزن وان توسع مجال المدينة كان عشوائيا في ظل غياب التخطيط الحضري الاستشرافي يراعي التنوع البيولوجي للمنطقة ويحافظ على الثروات الطبيعية في اطار التنمية المستدامة.

10 . مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

الدراسة الراهنة ارتكزت على فرضيتين خلصت الى مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات الى النتائج التالية:

10 . 1 . مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الأولى

وهو ما تضمنته الاحصائيات الرسمية و اجابات المفحوصين حول عوامل النمو الحضري في المدينة حيث كشفت على النتائج التالية :

– ان المدينة عرفت ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي خلال العقدين الأخيرين من الدراسة ،حيث وصلت نسبة المواليد خلال سنة 2016 الى 8.218 مولود بالموازاة مع انخفاض نسبة الوفيات.

– أن معدل زيادة السكان يسير بوتيرة عالية خلال هذه المرحلة.

– عدم ترقية المناطق الريفية وافتقارها الى الوسائل الضرورية لتلبية حاجيات السكان وعدم وجود مناصب شغل قارة وتفشي البطالة ، دفع بالسكان الى الهجرة نحو مركز المدينة.

– أن ارتقاء خنشلة الى ولاية سنة 1984 جعلها محل جذب لسكان القرى والبوادي المجاورة من اجل الحصول على امتيازات وحياة أفضل.

وعلى هذا الاساس وانطلاقا من الشواهد الكمية والمعطيات الميدانية، يتضح ان الفرضية الاولى قد تحققت بدرجة عالية من الايجابية،حيث أكدت أن النمو الحضري لمدينة خنشلة مرده أساسا الى الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية نتيجة لموقعها وتحولاتها الوظيفية والمجالية، بالإضافة الى وضعها المستقر نسبيا خلال هذه المرحلة

10 . 2 . مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثانية

وهو ما تناولته أسئلة دليل المقابلة التي كشفت على أن عوامل النمو الحضري للمدينة متعددة بين ما هو طبيعي والهجرة الداخلية المترسخة في المخيال الاجتماعي للسكان وتتمثل في:

– أن النزوح الريفي الذي عرفته المنطقة يعود الى الحقبة الاستعمارية وهو هجرة قصرية انتهجها المستعمر لخنق الثورة وتجفيف منابع مساعدات السكان للثورة باعتبارهم قاعدة خلفية لها.

– أن الانفلات الامني الذي عرفته البلاد خلال فترة التسعينات ، دفع بسكان الارياف الى الهجرة نحو المناطق الآمنة.

– طبيعة المدينة التي عرفت استقرار نسبي خلال التسعينات جعلها محل استقطاب لسكان الولايات المجاورة

– أن تعدد عوامل نمو المدينة دفعها للتعرض لخطط نمو متعددة هي:

. نمو حلقي بدأ من النواة المركزية للمدينة على شكل حلقات وفقا للمراحل التي مرت بها المدينة الى غاية وصولها الى النمو الشريطي المتمثل في التعدي على الاراضي الزراعية التي اكتسحها العمران.

. عرفت المدينة نموا خطيا جراء العوائق الطبيعية بالمنطقة الشمالية والمتمثلة في الجبال الغابية والوديان .

. النمو الحضري للمدينة غير المخطط أدى الى تشكيل طبقات اجتماعية، فهناك أحياء مخططة تتصف بالنمط العمراني الراقي تسكنها طبقات اجتماعية راقية (حي السعادة، حي النصر، والمنظر الجميل وهناك أحياء متوسطة تسكنها طبقات اجتماعية متوسطة الدخل(حي الحسناوي، حي طريق عين البيضاء وحي بوزيد) ، وهناك أحياء فوضوية تتصف بالسكن الهش والبناء الفوضوي (حي النور ، حي طريق بغاي) تسكنها طبقات اجتماعية منخفضة الدخل استقرت على أطراف المدينة شكلت أحزمة للفقر والمشكلات الاجتماعية المتعددة.

انطلاقا من المعطيات الميدانية والنتائج السالفة الذكر نستطيع القول أن الفرضية الثانية قد تحققت بدرجة مقبولة في مجملها.

11. خاتمة:

من خلال النتائج السابقة نخلص إلى أن النمو الحضري في المدن المتوسطة يتحكم فيه عاملين رئيسيين هما: الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن، كونها مركز استقطاب للسكان تتحكم فيه دواعي القرابة والطابع العشائري الشيء الذي جعل المدينة تعرف نمو حضري غير متزن.

واستنادا إلى نتائج الدراسة نكون قد توصلنا إلى الإجابة عن الفرضيتين، حيث تم التوصل إلى أن الأسباب الرئيسية للنمو الحضري غير المتزن بالمدينة هو الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الداخلية، وأن خطة نمو المدينة كانت وفق نمطين هما: النمط الحلقي والنمط الخطي، ومن ثمة نستطيع القول أن كلا الفرضيتين قد تحققتا بدرجة عالية.

وعلى هذا الأساس يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة التحكم في النمو الديموغرافي عن طريق التوعية الصحية والتخطيط العائلي.
- القضاء على السكن الهش المتواجد على أطراف المدينة وزجر المخالفات العمرانية.
- تنظيم الأقطاب العمرانية الجديدة المزمع إنشائها مستقبلا وتزويدها بكافة الخدمات العمومية لتخفيف الضغط على وسط المدينة وخلق نويات متعددة.
- إشراك الجامعة في عملية التخطيط العمراني والاجتماعي لنمو وتوسع المدينة المستقبلي.
- الأخذ بعين الاعتبار الطابع ألفلاحي والرعوي لمنطقة البحث وتخطي العوائق الطبيعية لنمو المدينة قصد المحا فضة على الأراضي الخصبة لاسيما في المنطقة الجنوبية.
- الاتجاه نحو السكن الجماعي العمودي لاحتواء أزمة السكن والتخفيف منه.
- ضرورة ترقية الأرياف لتصبح مراكز حضرية للحد من الهجرة والنزوح نحو المراكز الحضرية.
- ضرورة الاعتماد على المعطيات الجغرافية كالاستشعار عن بعد من اجل تنظيم مسارات النمو الحضري المستقبلي للحفاظ على التنوع البيولوجي للمنطقة.

10. قائمة المراجع:

- عبد الإله أبو عياش، المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى، د ت.
- عبد اللطيف قابوش، تحديد مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر، حالة شمال الشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 23، جوان 2005.
- الهادي لعروق، المدن المتوسطة في الجزائر، دورها في التنمية المحلية وفي تنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي، من 24 إلى 26 سبتمبر ، 1991جامعة قسنطينة، الجزائر.
- نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2012.
- مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة ، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعدل لما بين البلديات ،خنشلة، الحامة، انسيغة ، لولاية خنشلة، 2004.
- الحصيلة السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة .
- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهر القديمة الجديدة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، جوان 2013.
- محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافيا الحضر، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1972.
- عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985.
- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة.
- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، الطبعة التجارية، دون سنة النشر.
- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المتضمن قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة العمرانية المؤرخ في 1990/12/02.
- قاسم الربداوي، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010.
- البشري محمد، عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، التحضر في الدول النامية، جامعة الخرطوم.
- Mare Cote, l'Algérie ou l'espace retrouvé, média plus, Algérie, 1993.